

إصلاح التعليم الجامعي في الجزائر و ما مدى جاهز يته لتطبيق إدارة الجودة

UNIVERSITY EDUCATION REFORM IN ALGERIA AND ITS
READINESS TO APPLY QUALITY MANAGEMENT

د. خواني ليلي، أستاذة محاضرة قسم أ،

د. بجاوي زهيرة، أستاذة محاضرة قسم ب،

أ.د شعيب بغداد، أستاذ التعليم العالي،

كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير- جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، الجزائر.

ملخص:

يعتبر التعليم مصدر للمعارف، إذ يعتبر الأداة الفعالة لنقل الخبرة الثقافية و التقنية التي أنتجتها الإنسانية عبر مسيرتها التاريخية الطويلة، فقد حظي التعليم في الجزائر بالدعم على كافة المستويات و خاصة الفترة الأخيرة، بحيث اهتمت الدولة بإصلاح قطاع التعليم العالي من خلال نظام ل.م.د لمواكبة التغير في ظل التحديات العالمية بالتركيز على متطلبات إدارة الجودة. لقد تعاظم الاهتمام بتطبيق الجودة في السنوات الأخيرة للنهوض بمستوى التعليم و خاصة الجامعي، بحيث أحدثت تغيرات جوهرية في النظام التعليمي تبعا لما حققته الكثير من الدول في هذا الميدان و من بينها البلدان العربية. فالجزائر ما زالت تسعى لتحقيق هذا الهدف بمحاولتها الانضمام إلى هذه الدول، من خلال إصلاح قطاعها بما يتماشى و متطلبات إدارة الجودة المعمول بها في مختلف المؤسسات التعليمية الجامعية.

لذا ارتأينا أن نقسم هذه الورقة البحثية إلى مبحثين، الأول يختص بإدارة الجودة، و معاييرها، و فوائدها، و الثاني نستعرض التجربة الجزائرية في ميدان التعليم العالي و الإصلاحات التي قامت بها في مطلع هذا القرن، و مقارنة النتائج المتوصل إليها بمعايير الجودة. و استخلصنا أن رغم المزايا المترتبة عن تطبيق نظام ل.م.د في الجزائر إلا أن تدني مخرجات التعليم العالي و عدم مواكبتها لسوق العمل، يفرض على الجزائر المزيد من المجهودات لتترقى إلى درجة أفضل. و في الأخير خرجنا بمقترحات تعمل على إلحاق الجزائر بالدول العربية التي اتبعت هذا النهج في مؤسساتها التعليمية الجامعية.

الكلمات الدالة:

الجودة، إدارة الجودة، خدمة التعليم، التعليم الجامعي، الإصلاح في الجزائر.

Abstract:

Education is the source of knowledge, as it is an effective tool to transfer the cultural and technical experiences produced by humanity through its long historical career. Particularly, education in Algeria has gained support at all levels especially recently. So, the state paid special attention to the reform of higher education through the LMD system to keep up with the change under the global challenges by focusing on the requirements of quality management.

In recent years, there is a growing interest about applying quality to improve education especially higher education, which brought fundamental changes in the educational system as a result of what many countries done in this field, including the Arabic countries. Therefore, Algeria still seeks to achieve this objective by trying to join those countries, through reforming

the sector in line with the requirements of quality management in the higher educational institutions.

So we decide to divide this paper into two sections. The first is about the quality management, its standards and their benefits. The second section reviews the Algerian experience in the field of higher education and the reforms undertaken in the beginning of this century, and compared the results with the quality standards. We sum up that despite the benefits of the application of the LMD system in Algeria, but the low output of higher education which is not up to the market of the job, requires more efforts from Algeria to lives up the best score. Finally, we came up with recommendations suggest how Algeria access the Arabic states that have followed this approach in their higher educational institutions.

Keywords:

Quality, quality management, the education service, university education, reform in Algeria

Code jel: I121, I124.

المقدمة

يلعب التعليم العالي دوراً مهماً في تنمية المجتمعات، لذا تهتم الدول بتعليم مواردها البشرية من خلال توفير الهياكل القاعدية، والإقبال المتزايد للطلبة ولد الحاجة إلى توفير كل الاحتياجات من التجهيزات التقنية، والمباني، و هيئة التدريس، و يترتب على ذلك رصد مبالغ مالية أمام الطلب من أجل توفير الاحتياجات المتزايدة ومتابعة المسيرة العلمية. وعلى الرغم مما حققه التعليم الجامعي من منجزات كبيرة في كثير من المجتمعات، إلا أن تطويره ما زال مستمراً حيث العنصر الحالي أصبح يأخذ بكفاءة التعليم الجامعي كمعيار للحكم على مكانة المجتمع بين مختلف المجتمعات سواء كانت متقدمة أو نامية. أصبح الاهتمام بالجودة ظاهرة عالمية باعتبارها الأسلوب الأمثل للحصول على ميزات وأساليب جديدة لتحقيق رضا الزبون (الطالب) أو المستفيد أو المستهلك، في ظل تزايد طلب الزبائن على الجودة في التعليم العالي في كافة مرافقه، و دور العاملين في المؤسسة، و قابليتهم على تطوير، و تحسين مستمر للأساليب المتبعة في التدريس، و تحديث المنهاج، و إدخال التقنيات الحديثة في التدريس... الخ وصولاً للجودة. (الملاح، منتهي، 2004)

أسباب اختيار الموضوع

- مدى أهمية الجامعة باعتبارها إحدى المؤسسات الاجتماعية في تحقيق كل من التنمية الاقتصادية، و الاجتماعية للبلاد.
- محاولة معرفة دور التي تلعبه إدارة الجودة و الوقوف على متطلباتها التي من شأنها أن تساعد على تحقيق التميز لمؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية.

مشكلة الدراسة

لقد سعت الدول المتقدمة إلى تطوير المؤسسات الجامعية باستعمال إدارة الجودة، و تبنت العديد من الجامعات هذا المبدأ و لم تكن المؤسسات الجامعية العربية بمعزل عن التأثير بهذا التيار بحيث نجد خمسة عشر هيئة أغلبها تتبع لوزارة التعليم العربية في الدولة و هي على النحو الآتي: (أبو دقة سناء إبراهيم، 2013)

- الهيئة الوطنية للتقويم و الاعتماد الأكاديمي- المملكة العربية السعودية؛
- الهيئة العليا للاعتماد و التقويم - السودان؛
- الهيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي - الأردن؛
- الهيئة الوطنية للاعتماد و الجودة و النوعية لمؤسسات التعليم العالي- فلسطين؛
- الهيئة القومية لضمان الجودة و الاعتماد- جمهورية مصر العربية؛
- هيئة ضمان جودة التعليم و التدريب - البحرين؛
- هيئة الاعتماد الأكاديمي- الإمارات؛
- هيئة الاعتماد الأكاديمي- عمان؛
- مركز ضمان جودة و اعتماد المؤسسات التعليمية- ليبيا؛
- الهيئة الوطنية للتقويم و ضمان الجودة و الاعتماد- تونس؛
- الهيئة الوطنية للتقويم و ضمان الجودة في التعليم العالي- اليمن؛
- مجلس الجامعات الخاصة- الكويت؛
- مديرية التعليم العالي - المغرب؛
- الهيئة اللبنانية لضمان الجودة- لبنان (في طور الإنشاء)؛
- مديرية الإشراف و التقويم العلمي- العراق.

من هذه الأمثلة العملية نجد أن الكثير من هذه الدول المذكورة حققت نتائج جيدة، هذا ما يبرر فلسفة إدارة الجودة، لذا فإن مشكل هذا الدراسة الحالية يتمثل في الإجابة عن الأسئلة البحثية التالية:

- هل يمكن تطبيق إدارة الجودة في مؤسسات التعليم الجامعي الجزائري؟
- هل يوجد اهتمام من طرف الجامعات الجزائرية بنشر ثقافة الجودة على المستويين النظري و العملي؟

أهمية الدراسة

الجودة في التعليم العالي هي مقدرة مجموع خصائص و مميزات المنتج التعليمي على تلبية متطلبات العميل (الطالب) و سوق العمل و المجتمع و كافة الجهات الداخلية المنفعلة، و يتطلب تحقيق جودة التعليم توجيه كل الموارد البشرية، و السياسات، و النظم، و المناهج، و العمليات، و البنية التحتية من أجل توفير ظروف مواتية للابتكار و الإبداع لضمان تلبية المنتج التعليمي للمتطلبات التي تهيئ الطالب لبلوغ المستوى المطلوب (الجانر، 2004).

كل هذه الاهتمامات هدفها إعداد الإطارات البشرية ذات المهارات العلمية لخدمة المجتمع و يتحقق ذلك عن طريق الجودة، و هنا تكمن أهمية الدراسة حول تبني إدارة الجودة في الجامعات الجزائرية حتى نتعرف على نقائص هذه الأخيرة و العمل مستقبلاً بهذا الأسلوب لترفع الجزائر مستوى مخرجاتها و ترتقي إلى درجة أفضل.

أهداف الدراسة

حظيت الجامعة باهتمام بالغ من جانب الباحثين و المختصين و تعددت الدراسات حولها، فمنهم من حاول دراستها من منظور فلسفي لتحديد الفلسفات المختلفة لتطورها، و آخرون ركزوا على التنظيم الإداري للمؤسسات التعليمية، و منهم من درس دور هيئة التدريس و الإمكانات المتوفرة لديها من فكرية و بحثية لتقوم بواجبها على أحسن حال. و من هذا المنطلق حصرنا الأهداف في الإجابة على الأسئلة التالية:

- دراسة مدى تطور التعليم الجامعي في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا، بالتطلع على مختلف المراحل التي مر بها.
- دراسة مدى نجاح الإصلاحات الأخيرة و خاصة نظام ل.م.د ومدى تطابقها مع إدارة الجودة.
- كما يهدف هذا البحث إلى مناقشة كيفية الاستفادة من مفهوم إدارة الجودة و حاجة المؤسسات الجامعية الجزائرية التي لا تزال تبحث عن سبل لتطبيقها.

أولاً: إدارة الجودة في التعليم الجامعي

إن تطبيقات إدارة الجودة في مجال التعليم الجامعي تطورت في الثمانينات من القرن العشرين، فقد عانت كلية الأعمال في مؤسسة روشستو للتكنولوجيا في الولايات المتحدة الأمريكية من مشاكل عدة تتضمن تناقص الطلبة المسجلين، و انخفاض إنتاجية البحث العلمي، و تناقص مستوى الطلبة و اتجهت إلى تطبيق مبادئ إدارة الجودة و نجحت في ذلك و في حل مشاكلها (Mergen, Erhan, 2000, P345)، بعدها انتهجت الكثير من الدول متقدمة كانت أو نامية هذا المنهج في جامعتها بحثاً عن النوعية و الكفاءة في مخرجاتها العلمية، و عليه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى تعريف الجودة، و متطلباتها.

1. مفهومها

يعرفها عفيفي بأنها تعني التخطيط، و التنظيم، و التنفيذ، و المتابعة للعملية وفق نظم محددة و موثقة تقود إلى تحقيق رسالة الجامعة في بناء الشخصية المتوازنة (عفيفي صديق، 1997، ص 314)، و عرفها بوسنية بأنها التحسين المستمر لأداء جميع المدخلات، و تطوير البرامج، و الخطط الدراسية و ذلك بقصد العدد الأكبر من الأهداف بأقل التكاليف و في اقصر الأجل، و تخص الجودة الشاملة جميع عناصر العملية التعليمية المكونة لها بدءاً من الطالب أو المتعلم، و المدرس، و الإدارة الجامعية، و نظمها، و لوائحها، و تشريعاتها، و وسائل التحويل، و التسويق ثم المادة العلمية، و المختبرات، و المراجع، و طرق التدريس، و أماكن التلقي، و أوقاته، و التعلم و أخيراً التقويم لجميع العناصر و مقاييسه و إجراءاته. (بوسنية، المناجي، 2001، ص 13)

كما يرى الكثير من الباحثين أن الجودة الشاملة للتعليم يقصد بها الحصول على مخرجات أو منتجات تعليمية جيدة بالمؤسسات التربوية و التعليمية متمثلة في خريجها بالإضافة إلى مساهمتها الكبيرة في خدمة المجتمع و تقدمه و تنمية البيئة، و ذلك من خلال تحسين مدخلات كل مؤسسة من تلك المؤسسات. فالجودة في التعليم الجامعي يمكن التعبير عليها على أنها نظام إداري متكامل و شامل لكونه يهتم بكل جوانب العملية التعليمية و المتمثلة في الآتي: (د. خضر مصباح الطيطي، 2011، ص 185)

- المباني و مرافق و الأثاث؛
- الأجهزة الالكترونية و الأدوات و المعدات؛
- البحوث العلمية؛
- توفير الخدمات للمجتمع المحلي؛
- وسائل التعليم؛
- الأهداف و الخطط الدراسية و المناهج الدراسية و الأنشطة؛
- الطلاب و البرامج التعليمية و أدوات و وسائل التقويم؛
- اللوائح و القوانين؛
- المعلمين و الإداريين و العمال و الفنيين و هيئات المتابعة و التوجيه و الإشراف و المسؤولين؛
- آخرين ممن لهم صلة مباشرة أو غير مباشرة بالعملية التعليمية.

نستنتج مما سبق أن إدارة الجودة في التعليم الجامعي يقصد بها أداء العمل بأسلوب صحيح و متقن و ذلك حسب المعايير التربوية العالمية بهدف رفع مستوى جودة المنتج التعليمي بأقل جهد، و كلفة محققاً بذلك الأهداف التربوية التعليمية، و أهداف المجتمع، و سد حاجة سوق العمل من إطارات مؤهلة علمياً.

2. متطلبات إدارة الجودة

يشترك قطاع التعليم العالي مع غيره من القطاعات بالكثير من المتطلبات التي تؤدي به إلى تحقيق الجودة في مخرجاته ، لكن كل قطاع خصوصيته تبعاً لطبيعة عمله، لذا سوف نحصر متطلبات إدارة الجودة في التعليم العالي في النقاط التالية:

1.2 محور الطلبة

هذا العنصر هو من أبرز عناصر العملية التعليمية ويمكن تلخيصها في النقاط التالية: (د.مهدي السامرائي، 2007، ص 422)

- انتقاء و قبول الطلبة، فهي بمثابة الخطوة الأولى في جودة التعليم، فأساليب القبول تتفاوت من جامعة إلى أخرى، فمنهم من يعمل بمجموع الدرجات التي أحرزها الطالب في الامتحان الوزاري و هذا ما نجده في كثير من الجامعات و يعمل بمعايير صارمة حفاظاً على النوعية.
- نسبة عدد الطلبة لعضو هيئة التدريس فتجديدها لا يخضع لمعيار متفق عليه فتكون حسب التخصص، فالمحاضرة لمادة علمية و بها تجربة تتطلب عدد قليل من الطلبة عكس المحاضرة الأدبية.
- الحصول على مؤشرات الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة من خلال احتساب معدل السنوات الفعلية لتخرج الطالب، ثم احتساب عدد السنوات المهدورة بسبب الرسوب.
- متوسطة تكلفة الطالب الواحد و تدخل عوامل مؤثرة في نوع الإنفاق و نخص بالذكر الإدارة، و التوجيه، و التحفيز، و التنشيط.
- احتساب نسبة عدد المتخرجين من الطلبة الذين التحقوا بالدراسات العليا، بالإضافة إلى حساب هذه النسبة لمختلف الكليات.
- نوعية الخدمات التي تقدم للطلبة من إيواء و نقل و خدمات صحية.
- التنسيق بين المتخرجين و سوق العمل حسب احتياجات خطط التنمية الشاملة للبلد و المهارات التي يتوفرون عليها المتخرجون في الاختصاص المزاو.

2.2 محور عضو هيئة التدريس

- أوضحت اليونسكو أن المقصود بجودة عضو هيئة التدريس هو امتلاكه لكفايات تتصل بالمواد التدريسية، و كفايات تتصل بالطلبة، و أخرى تتصل بالتخطيط للعملية التعليمية، و إدارة الصف، و تقويم الطلبة، و ممارسة علاقات إنسانية طيبة و كفايات مهنية عامة (اليونسكو، 2004، ص42). و لتحقيق أهداف الجامعة لبد من توفر المؤشرات التالية:
- مستوى التدريب و التأهيل العلمي لأعضاء الهيئة التدريسية؛
- توفير حجم أعضاء هيئة التدريس لتغطية جميع الجوانب المنهجية للمواد التي تدرس بالإضافة إلى تحديد المعايير الخاصة بالمعارف و المهارات؛
- الحكم على مقدار الإنتاج العلمي لعضو هيئة التدريس من خلال المنشورات العلمية التي أنجزها الباحث إلى جانب التقدير و الاعتراف العلمي التي تحصل عليها من جوائز شرفية و العضوية الشرفية، ضيف إلى ذلك المساهمة العلمية في المؤتمرات، التحكيم و الاشتراك في الدورات العلمية و عضوية مجالس تحريرها.

3.2 محور المناهج الدراسية و مقرراتها

- ترتبط جودة التعليم في إعداد المناهج من حيث المحتوى و الأسلوب لتنمي قدرة الطالب على تحديد المشكلات و حلها.
- و يلزم على البرنامج أن يتضمن خطة تفصيلية بين المواد الدراسية بالاستناد إلى مراجع محلية و خارجية لتعمل على تغطية حقول المعرفة المختلفة في التخصص. كما يكون البرنامج الأكاديمي ينسجم مع السياسة العامة للمؤسسة التعليمية حتى يتسنى فهم و استيعاب الأساتذة و الطلبة لأهداف البرنامج.

4.2 محور القيادة الإدارية في الجامعة

- توفير كافة الخدمات الإدارية و المرافق اللازمة لأعضاء الهيئة التدريسية في الكلية و الجامعة يعد أمراً حتمياً لجودتها و يكون ذلك عن طريق توفر المؤشرات التالية:
- تنمية و تطوير المهارات و القدرات الفنية و المهنية للإطارات المساندة بموجب معايير قياسية في ضوء الحاجة و التخصص؛
- توفر كافة الخدمات الإدارية و المرافق اللازمة، و توفر أرشيف متكامل لقسم الكلية حتى تتمكن الإطارات الإدارية توفير الخدمة اللازمة للطلبة و هيئة التدريس؛
- توفر قسم الكلية على رئيس ذوي خبرات إدارية مناسبة لإدارة القسم و لجان تجتمع بانتظام لتوفير بيئة مناسبة و مشجعة للعمل بروح الفريق؛
- توفير مناخ ملائم بين الطلبة و أعضاء هيئة التدريس و قيادة قسم الكلية من أجل اتصالات جيدة بين جميع الأطراف يعمل على كفاءة الأداء.

5.2 محور الإمكانيات المادية

تتمثل الإمكانيات المادية للكلية أو الجامعة في مجموعة المرافق و الخدمات المساندة و هي على النحو التالي:

- توفر قاعات التدريس مزودة بتجهيزات لازمة للتخصص و تعمل على استيعاب الطلبة؛
- توفر المكتبات و مصادر التعلم من خلال الكتب و المجلات و الدوريات العلمية و تنوعها و حداثة و تغطيتها لجميع المجالات إلى جانب وجود نظام إلكتروني لإدارة المحتوى التعليمي بتوفير أجهزة حواسيب للطلبة و أعضاء هيئة التدريس لسهولة الوصول إلى المادة المطلوبة للقراء؛
- توفير مختبرات و ورش مناسبة بالأجهزة اللازمة للتخصص ذات نوعية عالية لضمان الأداء الفعال لكل من الطلبة و هيئة التدريس؛
- تزويد أعضاء هيئة التدريس و الطلبة بخدمة الانترنت حتى يتمكنوا من استخدام أنظمة المعلومات الإلكترونية حسب الحاجة.

3. تأثير الجودة على المؤسسات التعليمية

إن تبني الشعوب الجودة يعمل على تحسين أداء المؤسسات التعليمية من حيث الدور الذي تلعبه كنظام متفاعل، و متكامل يساعد على انجاز القرار و تحقيق قيمة عالية للجامعات. و يمكن تقسيم الأثر الإيجابي للجودة إلى النقاط التالية:

1.3 التأثير على أداء الطالب

تعمل الجودة على تحسين قدرة الطالب على التعلم الذاتي و الاحتفاظ بالمعرفة بسبب طريقة الفهم و ليس الحفظ و هذا ما يجعله قادر على توصيل ما لديه من معرفة للآخرين، من خلال امتلاكه لمهارات الأرقام و الرسومات الهندسية و غيرها من مهارات الاتصال، مما يجعله قادر على تكوين معرفة جديدة و الاستعداد للتعلم مدى الحياة و كل هذه الفوائد تعمل على رفع مستوى الوعي لدى الطالب.

2.3 التأثير على أداء المؤسسة التعليمية

تطبيق الجودة في الكلية أو الجامعة يؤدي العمل الإداري بشكل صحيح و في أقل وقت و بأقل جهد و أقل تكلفة، كما تعمل إدارة الجودة على تحليل مشاكل المؤسسات التعليمية بالطرق العلمية من خلال إجراءات وقائية و تصحيحية لمنع حدوثها مستقبلا. وهذا ما يؤدي إلى تنظيم أفضل للعمل الإداري بتطوير المهارات القيادية و الإدارية مما يدفع بتنمية مهارات و اتجاهات العاملين في الكلية بصفة خاصة و الجامعة بصفة عامة.

3.3 التأثير على أداء المجتمع

التغيرات التي تنتج من جراء تطبيق إدارة الجودة على التعليم تعمل على تغييرات في المجتمع من الناحية الثقافية، و الاجتماعية، و الاقتصادية، و السياسية و تحقيق رضا الطلبة و هيئة التدريس و الإداريين. و هذا يعمل بطبيعة الحال على تطوير المنظومة التعليمية الجامعية، و الدفع بها إلى الأمام من خلال مواكبتها للتغيير و الإعداد للمستقبل.

فيمكن تلخيص فوائد تطبيق نظام الجودة في الجامعات بتحقيق : (تحسين كفاية الإدارة الجامعة، تطوير المناهج، تطوير أساليب القياس و التقويم، تحسين الاهتمام باستخدام تكنولوجيا التعليم، رفع مستوى أداء العاملين من أكاديميين و إداريين و تشجيع عمل الفريق الواحد، تنمية القدرات الإدارية بإتقان الكفايات المهنية، تحسين مخرجات التعليم، زيادة رضا الطلاب، المجتمع المحلي، زيادة نتائج البحث العلمي في الجامعة) و تحسين الاقتصاد و رفاه الوطني بشكل عام. (د. عماد أبو الرب، د. عيسى قدارة، د. محمود الوادي، د. رعد الطائي، 2010، ص 149)

أما الآثار السلبية التي تترتب على إدارة الجودة تتمثل في الصعوبات و المعوقات التي تحد من الحصول على فوائدها،

و هي على النحو التالي: (Wiklund, H. Klefsjo, B and others, 2003, PP 99-107)

- المركزية في اتخاذ القرار بدعم من أن إدارة الجودة الشاملة تركز على المشاركة؛
- الاعتماد على الأساليب التقليدية في التطبيق و عدم التوجه نحو اعتماد الأساليب، و المعلومات، و أساليب القياس الغير التقليدية.

- الافتقار على الحصول على التمويل المناسب لتطبيق إدارة الجودة الشاملة.

- عدم تقبل أساليب التطوير، و التحسين، و مقاومة التغيير خوفا من كشف العيوب.

ثانيا: واقع التعليم العالي في الجزائر و دواعي الإصلاح

إن التعليم العالي ليس مجرد تكملة للمرحلة ما بعد الثانوية، بل هو تكملة للجهود الإنسانية بغرض الرقي بالإنسان و تثقيفه، و تحقيق طموحاته المعرفية، فضلا عن كونه يسد حاجات المجتمع من خبرات و مهارات معينة بغرض التنمية و التطور. (عمر محمد علي، 1988، ص 25)

تعرف الجريدة الرسمية للتعليم العالي على أنه، كل نمط للتكوين و البحث يقدم على مستوى ما بعد التعليم الثانوي من طرف مؤسسات معتمدة من طرف الدولة، و تتكون مؤسسات التعليم العالي من الجامعات و المراكز الجامعية، و المدارس و المعاهد الخارجية عن الجامعة كما يمكن أن تنشأ معاهد و مدارس لدى دوائر و زوايا أخرى، بتقرير مشترك مع الوزير المكلف بالتعليم العالي (الجريدة الرسمية، العدد 24، 1999)، و يعرفه د. سعيد طه محمد على أنه أداة رئيسية لتحقيق الأمن القومي و

تحقيق التنمية الشاملة، و أداة لبناء الجيش و الأسطول القوي و تحقيق التنمية الشاملة بمختلف مجالاتها الاقتصادية، و الاجتماعية، و الثقافية، و التكنولوجية. (د. سعيد طه محمد، السيد محمد ناس، 2003، ص26) فالتعليم مشتق من القيم و تعتبر هذه الأخيرة ركيزة بواسطتها تستند النشاطات الفردية و الجماعية، و جاءت التقييمات للجامعة بنوعين هما:

- التقييم الداخلي هو عبارة عن عملية قياس مستويات التحصيل لدى الطلبة و الوسائل التي وضعت في المؤسسة، أي العلاقة بين العوامل و النتائج هذه التقييمات وفي أغلب الأحيان تكون إدارية أو سياسية.
- التقييم الخارجي هو قياس مدى قدرة التعليم العالي و البحث العلمي على تلبية الحاجات الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع من الكفاءات و الكيفية التي يتم بها استغلال الكفاءات من طرف المجتمع في عالم الشغل.

1. الإطار الأكاديمي

التعليم العالي في الجزائر مر بعدة مراحل، ففي عام 1908 وجدت جامعة وحيدة و هي جامعة الجزائر العاصمة، فبعد الاستقلال تم تأسيس جامعتين المتمثلتان في جامعة وهران (1966) المتضمنة لأربع كليات الحقوق و العلوم الاقتصادية، و الآداب، العلوم و كلية الطب. أما جامعة قسنطينة (1967) تضمنت المدرسة الوطنية للطب و المعهد العلمي، و معهد الدراسات القانونية، و المعهد الأدب الجامعي (زرهوني الطاهر، 1993، ص76 و 77). و كانت الجامعة آنذاك تابعة لوزارة التربية الوطنية، و مقسمة إلى كليات تمنح فيها الشهادات التالية:

- الليسانس بعد ثلاث سنوات من الدراسة؛
 - شهادة الدراسات المعمقة و تدوم سنة واحدة تختتم بأطروحة مبسطة؛
 - شهادة الدكتوراه من الدرجة الثالثة، و تدوم سنتان على الأقل من البحث لانجاز أطروحة علمية؛
 - شهادة الدكتوراه، و تصل مدتها إلى خمس سنوات من البحث النظري أو التطبيقي.
- بعدها أنشأت وزارة التعليم العالي و البحث العلمي عام 1970، و بعد سنة من هذا التاريخ صدر المرسوم المؤرخ عام 1971 الذي عمل على إصلاح التعليم العالي و التي تمثلت أهدافه في النقاط التالية: (Cherras Mohamed Tahar, 1992,P39)
- العمل على زيادة عدد الجامعات عبر التراب الوطني؛
 - العمل على تكثيف التخصصات الجامعية؛
 - العمل على إحلال اللغة العربية محل الفرنسية، بحيث أصبحت التخصصات الإنسانية تدرس باللغة الوطنية؛
 - العمل على تحسين المستوى العلمي؛ و كذا البحث إلى الخارج.

إثر هذا الإصلاح شهد النظام البيداغوجي بعض التغيرات تمثلت في أربع سنوات لليسانس، و سنتين للماجستير سنة الأولى للمقاييس النظرية، و الثانية لانجاز البحث الأكاديمي، أما دكتوراه العلوم فمدتها تقدر بخمس سنوات. و في عام 1984 وضعت الخريطة الجامعية تعمل على تخطيط التعليم الجامعي المستقبلي من خلال دراسة احتياجات القطاع الوطني، و العمل على تحقيق التوازن بين التخصصات العلمية و التخصصات الإنسانية. و في 1998 وافق مجلس الحكومة على القانون التوجيهي للتعليم العالي بحيث أنشأت ست جذوع مشتركة يتم توجيه الطلبة الجدد إليها، و إنشاء ثلاثة عشر مركزا جامعي، مع تحويل تسعة عشر مركزا جامعي إلى جامعات.

بعد ذلك ظهر نظام ل.م.د في البلدان الانجولوسكسونية " الولايات المتحدة الأمريكية، و بريطانيا" ثم تبنته البلدان الأوروبية في أواخر التسعينات. أما الجزائر تبنته في الموسم الجامعي 2004-2005 على ضوء التوصيات الخاصة بلجنة إصلاح المنظومة التربوية، فهو عبارة عن هيكلة جديدة للتعليم العالي حول ثلاث شهادات ليسانس، و ماستر، و دكتوراه، و الهدف من وراء ذلك هو التكيف مع التحولات العالمية. و التكوين في هذا النظام إما أن يكون أكاديميا يُمكن تأهيل الطالب في دراسات أكثر تخصصا، أو يكون مهنيا يُمكن الطالب من الدخول المباشر في عالم الشغل.

و قد جاء هذا النظام لما رصدته المختصون من عجز في النموذج الثاني، و بالتالي تحقيق الملائمة للشهادات مع تمكين الطلبة من إمكانية إجراء جزء من مسارهم سواء في جامعة ما و إجراء أجزاء أخرى في جامعات مختلفة في بلدانهم أو في الخارج و ذلك مع سهولة في الاعتراف المعادلة (محمد الدريج، 1996، ص547)، و تركز هيكلة هذا النظام في الأطوار التالية:

- المستوى الأول يتمثل في الليسانس و تدوم مدته ثلاث سنوات بعد البكالوريا، و تجري في ستة سداسيات و كل سداسي يتطلب ثلاثون قرصا أي ما يعادل 180 قرص في المجموع.
- المستوى الثاني هو الماستر و تدوم مدته سنتين بعد شهادة الليسانس أي ما يعادل 120 قرص.
- المستوى الثالث المتمثل في الدكتوراه و يتم الحصول عليها من خلال تقديم عمل بحثي في مدة لا تقل على ثلاث سنوات بعد الحصول على شهادة الماستر.

نظام ل.م.د يحتوي على دروس منظمة في شكل وحدات تشمل الوحدات الأساسية في التخصص المعين، و الوحدات الاستكشافية تساعد الطالب على توسيع ثقافته الجامعية و هي مواد في تخصصات أخرى، و أخيرا الوحدات المنهجية التي تعمل

على تكوينه في انجاز مساره، و أخيرا الوحدات الاستعراضية التي تمكن الطالب على اكتسابه ثقافة عامة . و من أهداف هذا النظام في المؤسسات الجامعية الجزائرية هو العمل على تحسين نوعية التكوين الجامعي من خلال تثمين العمل الذاتي للطلبة عن طريق تثمين المكتسبات و تسهيل تحميلها و المقصود من وراء ذلك هو انفتاح الجامعة و التكوين على الخارج حتى يتلاءم هذا النظام مع باقي الأنظمة التكوينية في العالم.

2. الإطار التطبيقي

- بعد الاستقلال ظل الطلب يتزايد باستمرار على التعليم و يرجع ذلك لعدة أسباب نلخصها في الآتي:
- ديمقراطية التعليم و مجانيته؛
- التطور و كرد فعل طبيعي و عفوي لسياسة التجهيل التي مارسها الاستعمار على أبناء الشعب الجزائري؛
- الآمال العريضة لأفراد المجتمع في الترقى؛
- اهتمامات السلطات بالقطاع في توفير وتوسيع الفرص التعليمية؛
- عوامل ثقافية، و اجتماعية، و اقتصادية أخرى كثيرة.

1.2 تطور أعداد الطلبة

من الناحية الكمية شهد القطاع تطورا في عدد المسجلين بالجامعة بحيث انتقل القطاع من 2700 طالب في الموسم الجامعي 1962-1963 إلى 589993 في الموسم الجامعي 2003-2004 ، بعدها انتقل إلى 820664 في السنة الجامعية 2007-2008، أما الموسم الجامعي 2009-2010 عرف هو الآخر تزايد بحيث أصبح عدد المسجلين 1048899 ، و الموسم الذي تلاه وصل العدد الإجمالي لعدد الطلبة إلى 1245870 طالب جامعي. (ONS, No 33,34,35,37,38,39)

هذه الزيادة تعود أساسا إلى عدة عوامل و هي على النحو الآتي:

- ديمقراطية التعليم بحيث مكنت الدولة أفرادها من الالتحاق بسلك التعليم.
- مجانية التعليم بحيث تتحمل الدولة القسط الأكبر من نفقات التعليم العالي المتمثلة في توفير الخدمات كالنقل، الإيواء، و منح الطلبة، و المطعم، و الرعاية الصحية.
- الزيادة في عدد السكان فالجزائر، دولة فتيحة حيث فئة الشباب تمثل 65 % من السكان و التي لا يفوق سنهم الثلاثينات.

2.2 تطور حجم هيئة التدريس

التطور الحاصل في عدد الطلبة رافقه تطور في عدد المؤطرين من أساتذة جامعيين بمختلف رتبهم بعدما افتقدت الجامعة الجزائرية رحيل الغالبية العظمى من أبناء المستعمر الذين كانوا يمثلون سند الجامعة. ففي الموسم الدراسي 1962-1963 وجد 66 أستاذ للتعليم العالي، و 13 أستاذ محاضر، و 74 أستاذ مكلف بالدروس، و 145 أستاذ مساعد. كما وصل عدد الأساتذة الدائمين إلى 14145 جزائري و 142 أجنبي في الموسم 1994-1995 بمعدل تأطير 17,6، بعدها انتقل العدد إلى 14704 جزائري و 76 أجنبي في الموسم 2000-2001 بمعدل تأطير ، أما الموسم 2008-2009 فقد قدر عدد الجزائريين ب 34414 و 56 أجنبي بمعدل تأطير 32. كما شهد عدد الأساتذة تزايد نتيجة فتح مناصب العمل مقارنة بسنة 2000 و هذا يشير إلى التكفل الجيد في مدخلات التعليم العالي، أما الموسم 2009-2010 شهد هو الآخر تصاعد في هيئة التدريس بحيث انتقل عدد الأساتذة الدائمين إلى 39782 أي ما يعادل 27,84 لكل طالب.(بن عراب عبد الكريم، 2004، ص 122,121)

3.2 تطور هياكل المؤسسات

التزايد السريع لعدد الطلبة في التعليم ترتب عنه إقامة منشآت بيداغوجية و اجتماعية هامة عن طريق إنشاء الجامعات و مراكز جامعية و معاهد التعليم و التكوين العالي و المعاهد الوطنية و المعاهد العليا، و مرافقة هذا الكم الهائل يتطلب نفقات من طرف الحكومة بحيث تدل هذه الأرقام على الاهتمام المتزايد للدولة بقطاع التعليم العالي من أجل تطويره و تحسينه و هذا ما أبرزته الزيادات السنوية، أما الانخفاض الذي عرفه الموسم 2007-2008 راجع إلى شح الموارد المالية بسبب انخفاض أسعار البترول.

4.2 تطور الإنفاق على التعليم

- يعتبر الإنفاق على التعليم نوع من الإنفاق الاستثماري حيث يترتب على هذا الإنفاق ارتفاع في مهارات، و قدرات الأفراد، و من ثم زيادة الإنتاجية. و يعتمد حجم الإنفاق العام على التعليم على ثلاث مؤشرات هي على النحو التالي:
- الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج القومي الإجمالي؛
- الإنفاق على التعليم كنسبة من موازنة الدولة؛
- نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم.

أما نسبة نفقات التعليم من ميزانية الدولة عام 1995 مثلت 14,7 % ، و 6,5 % من الناتج القومي (اليونسكو، عام 1998، ص 12). كما سجلت الميزانية المخصصة لقطاع التعليم العالي و البحث العلمي من الميزانية العامة للدولة تطورات متذبذبة فالموسم 2004-2005 قدرت ميزانية التعليم العالي ب 6,53 % من الميزانية العامة للدولة، ثم انخفضت في موسم 2007-2008 إلى 5,86 % ثم ارتفعت إلى 6,19 % في موسم 2010-2011 (الجريدة الرسمية العدد 74،80، 85)

قدرت ميزانية التعليم العالي بـ 21,8 مليار عام 2000 مقابل نسبة 20,9% لميزانية التسيير و 25,3% لميزانية التجهيز، و في عام 2006 أصبحت ميزانية التعليم العالي 33,2 مليار حيث ميزانية التجهيز تمثل 52,6% و ميزانية تسيير 26,3% فنجد أن ميزانية التجهيز اكبر بكثير من ميزانية التسيير.

تتمثل ميزانية التجهيز في النفقات الرأسمالية لبناء الهياكل الجامعية من جامعات و مراكز جامعية و معاهد عليا و الإقامات الجامعية. و الشبكة الجامعية تضم ثلاثة و ستين (63) مؤسسة للتعليم العالي موزعة على ثلاثة و أربعين (43) ولاية عبر التراب الوطني، و تضم سبعة و عشرون (27) جامعة، و عشرون (20) مركز جامعي، و اثنتا عشر (12) مدرسة وطنية عليا، و أربعة (4) مدارس عليا للأساتذة ، بالإضافة إلى عشرة (10) مدارس تحضيرية. و تطور عدد المقاعد البيداغوجية من 29000 عام 1990 إلى 1251000 مقعد عام 2010، و في فترة 2009-2010 لوحدها تم إنشاء 673000 مقعد بيداغوجي و 334300 سرير (طالبي صلاح الدين، 2014، ص161)

أما ميزانية التسيير تتمثل في النفقات الجارية فهي تعمل على تسيير هذه الهياكل، و تنقسم إلى:

- نفقات بيداغوجية الخاصة بنفقات المؤسسات الجامعية.

- نفقات اجتماعية المتمثلة في نفقات الخدمات الاجتماعية من إيواء و إطعام و منح.

فالنفقات الاجتماعية لعام 2001 كانت تمثل 39,8% من النفقات العامة، و في عام 2003 انتقلت إلى 50,5% ثم إلى 47,8% من مجمل النفقات عام 2005. (Banque mondiale, 2007, P146)

كما استفاد الطلبة في زيادة في المنح بموجب قرار رئيس الجمهورية لسنة 2009 بحيث حصل الطالب الجامعي على منحة فصلية تقدر بـ 4500 دج مقابل 2700 دج (منحة السابقة)، و خصصت منحة شهرية لفائدة طلبة الدكتوراه بقيمة 12 ألف دينار جزائري.

النتائج و التوصيات

يتضمن هذا الجزء من الدراسة أهم النتائج و التوصيات الذي توصلت إليها الباحثة حول إصلاح التعليم الجامعي في الجزائر و ما مدى جاهزيته لتطبيق إدارة الجودة، من خلال تحليل النظري و الإحصائي للموضوع.

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة من خلال الوقوف على مختلف المراحل التي مر بها القطاع إلى مجموعة من النتائج نلخص أهمها في الآتي:

أ- في الوقت الذي لم يبلغ فيه عدد المسجلين في التعليم العالي لسنة 1962 حدود 2700 تجاوز في عام الموسم 2010-2011 حدود 1245870 طالب جامعي. و هذه الأرقام تدل على الانتشار الواسع لحركة التعليم في الجزائر إبان العقود الثلاثة التي تلت الاستقلال. فالارتفاع المذهل لعدد الطلبة من سنة إلى أخرى يعني نجاح مجهودات التوسع الكمي في المجال التعليمي، لكن هذا النجاح يعاب عليه النقائص المسجلة في الجانب النوعي للجامعة و التعليم.

رغم كثرة الناجحين بالجامعات الجزائرية إلا أن ترتيبها على المستوى الدولي لم يرتقي إلى درجة أفضل و خاصة بعد اعتماد نظام ل.م.د عام 2004، فنجد أن هذا الأخير اعتمد على الكم بحيث نجد عدد كبير من الناجحين ينتقلون بديون من سنة إلى أخرى. و أما من ناحية النوع عدم تمكن الطالب الاعتماد على نفسه و هذه الخاصية هي جوهر النظام الجديد و تمثل 70 % من المجهودات الشخصية للطالب، بالإضافة إلى عدم تفاعل خريجي الجامعة و خاصة النظام الجديد مع عالم الشغل، و هذا ما دفعهم إلى الاعتماد على أجهزة التوظيف الحكومية كالوكالة لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، و التشغيل (ANEM)، و الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC).

ب- تطور عدد الأساتذة فقد انتقل عددهم من 298 في موسم 1962-1963 إلى 40140 في موسم 2010-2011 بحيث نجد 3186 أستاذ للتعليم العالي و 4817 أستاذ محاضر صنف أ ، و 2835 أستاذ محاضر صنف ب ، و الأساتذة المساعدين فنجد 16681 للصنف أ و 12101 صنف ب، و 520 أستاذ معيد. فرغم التزايد إلا أن أغلب الأساتذة من صنف الأساتذة المساعدين. (بوابة وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ص 53)

ت- الجامعة الجزائرية تعتمد اعتمادا شبة كلياً على التمويل الحكومي من أجل مواجهة الزيادة الكبيرة في إعداد الطلبة، و دعم الحكومة للتعليم بسياسات التوسع، و المحافظة على مجانيته، و تسهيل شروط الاستقبال. فهذا النوع من الخدمة يتطلب إنفاقا مستمرا بسبب تزايد الحاجة المستمرة للموارد المالية لأجل تمويل التوسعات المختلفة للتعليم، و بما أن المصدر الوحيد للتمويل هي الدولة يجعل هذه الأخيرة قاصرة لتلبية كل احتياجات القطاع.

ث- توسعت الشبكة الجامعية بحيث أصبحت تضم ثلاثة و ستين مؤسسة للتعليم، و لغة التدريس بها هي اللغة العربية في التخصصات الأدبية و الاقتصادية، و اللغة الفرنسية في التخصصات العلمية و التكنولوجية و الطب. فرغم التطور الهائل لتوفر المؤسسات المستخدمة إلا أن نظام ل.م.د لم يحظ برضى جميع الطلبة و الأساتذة لعدم وفرة الوسائل و الإمكانيات اللازمة لإنجاحه مما جعله يصطدم بالنظام الكلاسيكي في السنوات الأخيرة و بقوة و يخلق أزمة حادة.

نستنتج من هذه النقاط أن الجزائر حققت ارتفاعا مذهلا في عدد الطلبة المتخرجين ، و العدد الإجمالي لهيئة التدريس و هياكل استقبال الطلبة مما يعني نجاح مجهودات التوسع الكمي في المجال التعليمي، لكن هذا النجاح يعاب عليه النقائص المسجلة في الجانب النوعي للجامعة و التعليم. و إدارة الجودة تتخذ جملة من المتطلبات اللازمة لنجاحها، أي تخلي عن أحد هذه المتطلبات اللازمة يؤدي إلى تعثر مهامها و تصبح النتائج المتحصل عليها تقتصر إلى شروط الجودة المطلوبة. فمؤسسات التعليمية الجامعية الجزائرية لو ترقى إلى الدرجة الأفضل لتبني معايير الجودة و يعود أساسا للعوامل التالية:

- عدم وجود حقيقي لمؤسسات القطاع العام، كما هو الحال في المؤسسات الخاصة و الذي يشكل حافزا لتحسين الجودة؛
- خلال عملية إصلاح نظام التعليم الجامعي تم التركيز على تحسين المدخلات أكثر من التركيز على تحسين المخرجات ؛
- تعتبر عملية اتخاذ القرارات مركزية، فمن الصعب ضبطها مع واقع مؤسسات التعليم الجامعي مما يجعل القوانين غير مرنة؛
- ضعف النظام المالي و صعوبة وجود مصادر تمويل غير حكومية؛
- الافتقار إلى الإطارات المدربة في مجال إدارة الجودة، ما ينتج عنها طول الوقت في انجاز الأعمال.
- و أخيرا الجودة في التعليم لا تتلخص في عدد الطلبة، و حجم الميزانية، و المنح، و أعضاء هيئة التدريس، و لا في عدد المذكرات، و رسائل التخرج، و لا روعة المباني و غيرها من المرافق بل الاهتمام بخدمة المستفيدين داخليا و خارجيا، فالجزائر ما زالت تسعى جاهدة لتحقيق هذا الهدف و التحاقها بمثيلاتها في تطبيق إدارة الجودة في مؤسساتها التعليمية.

التوصيات

- خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات بناء على نتائجها:
- أ- تقييم أداء الطلبة و انجازاتهم لا يعتمد على الاختبارات التحصيلية فقط ، بل يجب إضافة معايير أخرى لقبول الطلبة في مؤسسات التعليم تراعى فيها قدراتهم الحقيقية و رغباتهم، إلى جانب تحفيز الطالب المتفوق و المتميز عن طريق تقديم المكافآت؛
 - ب- توفير فرص البحث و النشر لهيئة التدريس في المؤسسات التعليمية الجامعية مع تقويمها حق قدرها، كما توفر لهم الحرية الأكاديمية في إبداء الرأي حتى نتقدم الجامعة إلى الأمام. إلى جانب زيادة الإنفاق على تكوين الأساتذة من خلال ترقيات قصيرة المدى لتحسين أدائهم في العمل البيداغوجي الفعال؛
 - ت- كما يجب أن توضع للعمال برامج تدريبية على إدارة الجودة في القطاع التعليمي تمكنهم من تحسين أدائهم، إلى جانب التعاون بين أقسام الكلية و الجامعة لتحقيق أهداف مشتركة؛
 - ث- النظام الجديد و المعتمد من طرف الجزائر عام 2004 و المتمثل في نظام ل.م.د يتطلب تجهيزات، و وسائل تعليمية ملائمة للطلبة يجب توفيرها بشكل كاف من طرف الوزارة المعنية؛
 - ح- القضاء على المركزية المتواجدة في عملية تخصيص النفقات الخاصة بالجامعات؛
 - ج- عدم العمل على تطبيق إدارة الجودة دفعة واحدة، بل خطوة فخطوة مع إنشاء مكتب يعمل على متابعة مخرجات التعليم العالي للحكم على الكفاءة الخارجية للمؤسسات التعليمية.

المراجع

المراجع العربية

- أبو دقة سناء إبراهيم، 2013، ضمان مؤسسات التعليم العالي العربي نظرة مستقبلية- فلسطين دراسة حالة، محاضرة عامة على هامش مؤتمر ضمان الجودة التعليم الجامعي العربي الثالث، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية بالتعاون مع جامعة الزيتونة، عمان، الأردن.
- بن عراب عبد الكريم، 2004، التعليم العالي في عهد الرئيس هواري بومدين ، أعمال ندوة بمناسبة تخرج الدفعة 17، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة.
- بوسنيّة، المناجي، 2001، رؤية في ضبط النوعية لتطوير التعليم العالي و البحث العلمي ، المجلة العربية للتربية، المجلد 21 العدد 2، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، تونس.
- بوابة وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، التعليم العالي و البحث العلمي في الجزائر، خمسون سنة في خدمة التنمية 1962-2012.
- الجاسر، 2004، إعادة تنظيم التعليم العالي الخاص ، ورقة عمل قدمت في ورشة العمل التي إقامتها وزارة التعليم العالي، بيروت.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1999، العدد 24.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2008، العدد 74.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2010، العدد 80.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2004، العدد 85.

- د. خضر مصباح الطيطي، 2011، إدارة و صناعة الجودة، مفاهيم إدارية و تقنية و تجارية في الجودة، الطبعة الأولى عمان، الأردن.
- زرهوني الطاهر، 1993، التعليم في الجزائر، موفر للنشر، الجزائر.
- د. سعيد طه محمد، السيد محمد ناس، 2003، قضايا في التعليم العالي الجامعي، مركز آيات للطباعة و الكمبيوتر، مصر.
- طالب صلاح الدين، 2014، دراسة تحليلية تقييمية لفعالية نفقات التعليم العالي على ضوء جودة محركات القطاع حالة الجزائر 2000-2010، بحوث المؤتمر العربي الدولي الرابع لضمان جودة التعليم العالي، جامعة الزرقاء- الأردن.
- عفيفي صديق، 1997، الجودة الشاملة في الجامعات لماذا وكيف؟ من بحوث المؤتمر الجودة الشاملة في تطوير التعليم الجامعي، بنها، كلية التجارة، 11، 12 مايو.
- د. عماد أبو الرب، د. عيسى ققادة، د. محمود الوادي، د. رعد الطائي، 2010، ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.
- عمر محمد علي، 1988، رؤية مستقبلية لدور التعليم و البحث العلمي، سیدار، دمشق.
- محمد الدريج، 1996، مشروع المؤسسة و التجديد التربوي في المدرسة المغربية، الجزء الأول، منشورات رمسيس الرباط.
- الملاح، منتهى، 2004، درجة تحقيق معايير إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الفلسطينية في محافظات الضفة الغربية كما يراها أعضاء هيئة التدريس، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين.
- د. مهدي السامرائي، 2007، إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الإنتاجي و الخدمي، دار جرير للنشر عمان، الأردن.
- اليونسكو، 1998، نظم التعليم العربي في الدول العربية، مؤشرات تنمية العلوم و التكنولوجيا، مكتب القاهرة.
- اليونسكو، 2004، التخطيط لتحسين نوعية التعليم في إطار التعليم للجميع في الدول العربية، ورشة عمل الشعبة الإقليمية، بيروت.

المراجع الأجنبية

- Banque mondiale, 2007, *L'Algérie à la recherche d'un investissement public de qualité*, revue des dépenses publiques, volume 1.
- Cherras Mohamed Tahar, 1992, *education and economic growth in Algeria*, master thesis, university of Sheffield.
- Mergen, Erhan, 2000, *quality management applied to higher education, total quality management*, vol 11, No 3.
- ONS, *l'Algérie en quelques chiffres*, No 33, 34, 35, 37, 38, 39.
- Wiklund, H. Klefsjo, B and others, 2003, innovation and TQM in Swedish higher education institution, possibilities and pitfalls, *TQM magazine*, vol 15, No 2.